((الديمقراطية في الدول العربية بين النظرية والواقع))

سرى هاشم محمد	جيا فخري عمر	د. مجيد حميد محمد
مدرس مساعد	مدرس مساعد	مدرس
المعهد التقني كركوك	المعهد التقني كركوك	المعهد التقني كركوك

الملـخص

الديمقراطية في البلاد العربية تواجه أزمة حقيقية ، وبقيت في إطار الشعارات بعيدة عن الممارسة السياسية الفعلية على ارض الواقع ، إذ أن التجارب الديمقراطية في البلاد العربية والتي جاءت أنظمتها الحاكمة اثر الثورات والانتفاضات كانت رؤيتها للتطور الاجتماعي والسياسي والحضاري تعتمد الجانب السلطوي الفردي في فلسفتها للتحولات الإنسانية في كل مظاهرها.

المعلوم آن الديمقراطية تعتمد على الحرية في بنيتها ، بل أن الحرية تعد مطلبا أساسيا والخطوة الأولى المهمة لتحقيق الممارسة الديمقراطية ، وعليه فالديمقراطية ، تؤكد ضرورة توعية الشعب بالحرية وبأنواعها قبل ممارستها ، لذا فان هذا الترابط الجدلي ما بين الحرية والديمقراطية يشكل نذير خطر كبير للأنظمة الدكتاتورية الحاكمة.

واعتماد على ما سبق فان تحقيق الممارسة الديمقراطية يحتاج إلى وعي عال من قبل الشعب وخطوات جدية ملموسة من قبل السلطات الحاكمة في البلاد العربية من خلال إعطاء الشعب دوره الحقيقي كأداة فاعل ليختار من يمثله تمثيلا صادقا ابتداء من رئاسة الدولة والبرلمان ومجالس البلديات فضلا عن منحه حق المسائلة والرقابة على أنشطة السلطة الحاكمة.

المقدمة

ظلت الديمقراطية محط اهتمام الفكر السياسي طوال قرون عديدة ، وأضحى النظام الديمقراطي هو الهدف الذي تسعى إليه الشعوب للتعبير عن سيادتها وكفالة حقوق وحريات أفرادها وتحقيق غايتها في حياة حرة كريمة ، وفي إطار السعي لتحقيق هذا الهدف اختلفت المدارس الفلسفية والسياسية في تبني مفاهيم وطرق تعبير عدة أسبغت على كل منها خصوصيتها طبقاً للثقافات والأحوال التاريخية ، إذ وقف الكثير من الباحثين في تحديد مفهوم الديمقراطية عند حدوث التجربة الغربية وعقائدها ومحاولة تمريرها لتطبيقها على ساحة الدول العربية[1].

وقد باتت الديمقراطية مطلباً مُلحاً في كل الدول العربية ، وهمّاً مشتركاً لدى غالبية الطبقات والتنظيمات ، وهي تتمحور حول اعتبار الإنسان قيمة عليا في ذاته ، وحقه فرداً وجماعة في التعبير عن رأيه وفي المشاركة في صنع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتحقيق تقدمه وسعادته ونهضة وطنه ورقيه ، ومما لا شك فيه إن إشكالية الديمقراطية في البلاد العربية ترجع في جانب كبير منها إلى الحكام وأهل السلطة ، في الوقت الذي تتعاظم وتتزايد الحاجة إلى الديمقراطية على مستوى الأفراد والجماهير .

تنطلق أهمية الدراسة من حاجة المجتمع العربي الماسة إلى الممارسة الديمقراطية خلال هذه الحقبة الحرجة من تأريخه ، إذ أن العالم قطع شوطاً طويلاً بالممارسات الديمقراطية على مختلف صوره ووسائله ، بينما لم تعر الأنظمة الحاكمة في الدول العربية اهتماماً يذكر لتلك الممارسات ولم تعد تشكل منهجاً سلوكياً وحقاً مشروعاً لأبناء شعبها باختيار ممثليها على مختلف المستويات ، فانعكس ذلك سلباً على الحياة السياسية في الدول العربية وتأثيراتها على النواحي الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان .

يهدف البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية :-

١- هل الأنظمة العربية حققت الممارسة الديمقراطية وفق اتجاهاتها الايدولوجية ؟

٢- ما هي الأسباب الرئيسية المؤدية لإشكالية الديمقراطية في الدول العربية ؟

٣- ما هي أهم الخطوات اللازمة لتحقيق الديمقراطية مستقبلاً في الدول العربية ؟

اعتمدت الدراسة على المنهج التأريخي والمنهج التحليلي ، إذ لا يمكن الوقوف على الأحداث دون تحليلها علمياً دقيقاً .

قسمت الدراسة إلى ثلاثة مطاليب أولها عن مفاهيم الديمقراطية التي طبقت في الدول العربية، أما المطلب الثاني يتضمن إشكالية الديمقراطية في الدول العربية ، أما المطلب الثالث فتضمن الحلول والتوصيات المقترحة اللازم تطبيقها للخروج من هذه الإشكالية .

المطلب الأول – مفاهيم الديمقراطية في الدول العربية :-

لقد كانت الشورى التي عرفها العرب الكلمة الإسلامية المقابلة للديمقراطية [٢] فقد أكد القرآن الكريم والسنة النبوية – كلاهما – على الشورى وعلى مشاركة الأمة في الحكم[٣].

ومنذ وفاة الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) والأمة العربية الإسلامية تحاول أن تجد التوازن الملائم بين المفاهيم والقيم الدينية التي دعى إليها الإسلام من جهة ، والصراعات السياسية الهادفة إلى الفوز بالسلطة والتحكم في مصير الأمة من جهة أخرى[٤].

لقد توالت وتنوعت التجارب السياسية في الدول العربية ، بل تباينت أحيانا في التعامل مع الديمقراطية كأطروحة ، ولم يكن هذا من موقع تجارب السلطة والحكومات فقط ، ولكن أيضا من موقع حركات سياسية عمرت طويلاً وكانت لها قوتها الجماهيرية ورصيدها التأريخي ، كحركات التحرر الوطني التي استطاعت الوصول إلى مقاليد الحكم بعد الاستقلال مثل الحركة الناصرية .

إلا أن المتتبع يمكن أن يرصد ظاهرتين مركزيتين من الناحية الفكرية :-

أولا- تلك التي تبنت إقامة ديمقراطية ليبرالية قائمة على السلطات الثلاثة وهي : التشريعية والتنفيذية والقضائية محكومة في عملها بالاستقلال ويتحكم فيها الشعب عبر الانتخابات . مثل مصر إذ تزامنت عمليتا مقاومة الاستعمار وبناء النظام الليبرالي الأمر الذي أعاق التجربة الديمقراطية .

ثانياً- تلك التي دعت إلى إقامة ديمقراطية شعبية يوجهها الحزب البروليتاري أو تحالف القوى الوطنية الشعبية [٥]، مثل اليمن والجزائر .

أولا- <u>النموذج الليبرالي</u> :-

لقد جرت محاولات لتطبيق النموذج الليبرالي على الواقع العربي الذي يعد في أجزاء واسعة منه غير ملائم لمثل هذا النموذج [٦] . فنادت الديمقراطية الليبرالية في أن يتسلم الشعب الحكم من خلال الدستور ، ومعاداة نظم الحكم الاستبدادية ومعالجة الفقر[٧].

فمثل هذا النموذج لم يحمل في طياته إلا مساوئ الليبرالية مع آثار سوء التطبيق الذي عكسه تنافر الواقع العربي مع الواقع الغربي ، إذ أن النموذج الذي عرفه العرب هو الليبرالي المتعصب الذي لا تردد فيه لاستخدام الوسائل المختلفة لغرض أهدافه ومثله العليا على الآخرين ومنها العنف والإرهاب المادي والمعنوي[٨]. منذ بداية حركة التنوير (الحداثه) في القرن التاسع عشر أخذ الفكر الليبرالي طريقه شيئاً فشيئاً إلى المفكرين وأهل الرأي في الدول العربية ، وتكاثر عدد من احتكوا بالثقافة الغربية بالمعايشة في فترات الدراسة في أوربا ، ومنذ مستهل القرن العشرين ظهر بصفة خاصة في الشام ومصر ، عدد من المفكرين مثل لطفي السيد وعبد العزيز فهمي وطه حسين والعقاد يؤمنون بأن التقدم الذي أحرزته أوربا أقترن بالإقرار للمواطن فيها بحقوق وحريات أساسية ، وان هذا الاتجاه الليبرالي قد عاصر في مولده وفي نموه التيار القومي العربي [٩] .

وبحكم السيطرة الاستعمارية على الوطن العربي ، نلاحظ تأثر دعاة الديمقراطية بالأفكار الليبرالية السائدة في أوربا ، أي بديمقراطية الطبقة البرجوازية ، لذلك نجد أن الصراع العربي من أجل الديمقراطية قد أرتبط تأريخياً بالصراع الوطني ضد الاستعمار من أجل إجلاء القوات الأجنبية وانتزاع السلطة منها ، وتعد الديمقراطيات الليبرالية هي المسؤولة بوجه عام عن إشكالية الديمقراطية في الدول العربية على الأقل بحالة المديونية التي تقف ورائها الديمقراطيات مباشرة أو من خلال المؤسسات الدولية[١٠].

فالاستعمار كان قد انشأ خلال مدة تواجده في البلدان العربية مؤسسات ديمقراطية على وفق النموذج الغربي[١١]. وعلى سبيل المثال لا الحصر فالمجلس التمثيلي أو البرلمان في لبنان لم يكن مصدراً للسلطة بقدر ما كان جهازاً داعماً للحاكم فضلا عن كونه مؤتمر طوائف أكثر مما هو برلمان شعب في ظل الانتداب الفرنسي ، وكذلك الحال في مصر وسوريا والعراق والمغرب خضعت فيها الممارسة الديمقراطية للقواعد والإجراءات نفسها التي كانت تسري في دولة الاستعمار سواء في مرحلة الانتخابات أو داخل البرلمانات والظاهرة التي يجب لفت الانتباه إليها هي أنه بينما نشأت المؤسسات الديمقراطية الليبرالية في الدول الأوربية الحديثة بفعل تطور داخلي وبموازاة تطور هذه الدول نفسها ، مما أدى في النهاية إلى قيام مجتمع مدني مستقل عن المجتمع السياسي (الدولة) بينما حدث هذا في أوربا نجد أن الدول الحديثة النشأة في البلدان العربية والبلدان المستعمرة سابقاً ، قد غرستها غرساً وبالقوة أحياناً من قبل الدول المستعمرة ، فالدولة (السلطة الحاكمة) ، هي التي أنشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاج إليها ، وهي التي تغذيها وتوجهها وتمنحها السلطة والنفوذ . أما المضمون الديمقراطي الليبرالي لهذه المؤسسات ، فقد امتصته الدولة امتصاصاً ، فأصبحت الديمقراطية لا تمارس إلا على مستوى رجالاتها (الجاليات الأوربية)[١٢].

ومما لا شك فيه أن الذي يساعد الدول الأوربية في تطوير تجربتها الديمقراطية هو توظيف الفائض الاقتصادي المتحصل من نهبها للمستعمرات وتحقيق تراكم رأسمالي داخلي في مجتمعاتها من جهة وتوسيع قاعدة المنتفعين من جهة أخرى[١٣]. ولا يخفي علينا أن الديمقراطية في البلاد الغربية ليست ديمقراطية خالصة مطلقة بل أنما هي ديمقراطية مقيدة بالليبرالية [١٤] ، فكانت النتيجة أن النموذج الليبرالي أثبت فشله على الساحة العربية ، وعلى الرغم من الفراق بين الليبرالية وبين الديمقراطية ، تصر بلدان الشمال ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ولحد وقتنا الحاضر ، في اعتبار الديمقراطية ضماناً أساسياً للحرية الاقتصادية في الدول العربية (دول الجنوب) ، متناسية الفرق الكبير بين ديمقراطية النخبة في دول الشمال ، حيث تحركها وسائل الإعلام الجبارة يقف خلفها رأس المال ، وبين ديمقراطية الجماهير في الدول العربية

التي تتكون في أغلبها من الجياع والمسلوبة حقوقهم السياسية[١٥]. والجدير بالذكر أن الأحزاب السياسية في الدول النامية ومنها الدول العربية وما يسمى بدول عالم الجنوب أو الدول الفقيرة لا تزال مجرد غطاء لنزاعات قبلية أو اتجاهات عشائرية أو إقليمية أو غطاء لزعامة شخصية ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، أن الحزب يمكن أن يكون أسمه (الحزب الديمقراطي الثوري) ولكن في حقيقة الأمر يعبر عن قبيلة أو عن عشيرة معينة ، كما يلاحظ أن ممارسة عملية الانتخابات في الدول العربية وفقاً للنموذج الغربي الليبرالي (الرأسمالي) للديمقراطية وفي ظروف الفقر وخضوع أصوات الفقراء للقهر من ناحية ، وإمكانية شراء تلك الأصوات من ناحية أخرى ، يفسد العملية الانتخابية ويفرغها من جوهرها ، كما أن هذه التجربة أدت في الدول العربية إلى تفاوت شديد في الدخول وعدم إمكانية حل التناقضات الاجتماعية مما أوصل النظم العربية إلى حد العجز عن حل قضايا الصراع الطبقي ، فانتهت هذه التجارب عادة بالانقلابات العسكرية وإقامة أشكال مختلفة من الحكم الفردي أو الدكتاتوري [١٦].

وأخيرا يمكن القول أن النموذج الليبرالي ظل في الدول العربية رهاناً تحديثياً يفقد الملموسية في البرنامج ، استمر معبراً عن حركة فكرية يكفي نسب جذوره إلى الغرب ، وبقي حبيس التداول بين النخب السياسية والمثقفين ، ولا سيما عندما يفضح الوجه الاقتصادي السلبي في الليبرالية .

ثانياً- <u>النموذج الماركسي</u> :-

تقوم فكرة (الديمقراطية الشعبية على التمثيل الموضوعي للشعب) [١٧]، حيث تتحمل الدولة مسؤولية الصالح العام فتقدم لمواطنيها خدمات اجتماعية وسياسات الدعم [١٨] ، فالديمقراطية الشعبية والاشتراكية جاءت أساساً لمواجهة الديمقراطية الليبرالية بكل أبعادها ، وان تأثر الدول العربية بهذا النموذج يعود في جانب كبير منه إلى التخلف الحضاري الموروث عن فترة الاستعمار والعجز عن إيجاد البدائل الملائمة للواقع العربي .

لقد كان مرد خلفية إقناع فئات عريضة من المثقفين والسياسيين العرب بمشروعية تطبيق " النموذج الشعبي " إلى ضخامة الانجازات التي حققتها التجربتان السوفياتية والصينية في مجال التنمية وتعميق الإحساس بالهوية الذاتية ، خصوصاً في مواجهة العالم الغربي مجسداً بنوع خاص في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ، ومما عمق الإحساس عربياً تبني الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا المشروع (الإسرائيلي) ولا سيما هو مشروع (الشرق أوسطية) [١٩].

والجدير بالذكر أن التجربة الماركسية لم يكتب لها النجاح إلا في فترات محدودة في تأريخ بعض الدول العربية ، منها جمهورية اليمن الديمقراطي ، جمهورية مصر العربية ،

والجمهورية الجزائرية وغيرها ، إذ ان التجربة الماركسية جسدت معاني كثيرة من حيث البعد الاقتصادي والمتمثل في بناء اقتصاد وطني ليشكل قطيعة مع الرأسمال التبعي ، وهو اقتصاد وجهته الدولة وإدارات مختلف ميادينه كقطاع عام أقامته على أنقاض القطاع الخاص .[٢٠]

وقد تأثرت الدول العربية بالنموذج السوفياتي ولا سيما من حيث التنظيم ولكن في أغلب الأحيان كانت النتائج مؤلمة بلا مسوغ ، حيث لا تتوافر في تلك الدول العربية المقومات الاقتصادية الاجتماعية التي تجعل المأخذ على الديمقراطية في الاتحاد السوفياتي السابق محدودة ، فمعظم مجتمعات الدول العربية هي مجتمعات مختلطة ، بمعنى أن فيها طبقات متعددة ، وقد ثبت أن الطبقات الوسطى أقدر من غيرها في السيطرة على أي حزب مهما أدعي أنه حزب اشتراكي ، ما دام سينفرد بالحكم ، كذلك فأن الأمور الواقعية أكدت الاختلاف الجذري بين النظرية والتطبيق إذ ابتعد المفهوم الماركسي عن الممارسات الديمقراطية وأصبح مجرد كلام وشعارات زائفة ومجرد وسائل دعاية أثبتت فشلها بظهور ملامح انهيار المعسكر الشيوعي منذ عام ١٩٨٩ الذي سحب معه فشل تطبيق الديمقراطية الماركسية في الدول العربية التي طبقت فيه . [٢١]

وفي عام ١٩٩١ ، واثر الانهيار العملي للنموذج السوفيتي ، انتعشت أفكار ليبرالية جديدة في العالم العربي (بعد أن ماتت الليبرالية القديمة أثر ظهور الناصرية) . ورفد تلك الأفكار الجديدة بشكل أساسي لبعض من كان في الأحزاب الشيوعية العربية التقليدية التي كانت موالية للسوفيت ، حيث قامت الطروحات الجديدة على الربط بين العلمانية والديمقراطية[٢٢] .

والجدير بالذكر أن معظم العلمانيين العرب المعاصرين هم من خلفيات غير ديمقراطية ، وقد أتوا معظمهم من أحزاب قامت على أساس مفهوم (الطليعة الثورية) و (النخبة) فهم بعد أن تبنوا (الديمقراطية) إلا أنه عقب تضاد طويل معها ، يحاولون ربطها بـ (العلمانية الغربية) دون إدراك الفرق بين دور المسيحية في الغرب ودور الإسلام في الحضارة العربية الإسلامية ، وبالتالي فأن الديمقراطية العلمانية لا يمكن أن تلقى تجاوباً اجتماعياً إذا لم يتم تغيير محتوى العلمانية التي قدموها سابقاً في الدول العربية مع مراعاة الخصوصية الإسلامية.[٢٣]

المطلب الثاني – إشكالية الديمقراطية في الدول العربية :-

نجد لزاماً أن نستعرض أهم الأسباب التي أدت إلى هذه الإشكالية بين النظرية والواقع ، إذ أن إخفاق تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي يعود في جانب كبير منه إلى مجموعة من الأسباب ، أهمها الأنظمة العربية الحاكمة التي تتحمل قسطاً كبيراً من المسؤولية [٢٤]، وسوف نعرض ذلك بشيء من التفصيل .

١- <u>النظام السلطوي</u> :-

الأنظمة السياسية العربية الحاكمة منذ خمسينات القرن الماضي هي أنظمة سلطوية ، أي تقوم على احتكار نخب معينة للحكم مع غياب أي قدر من المنافسة لها ، فالأنظمة العربية هي في أغلب الأحيان أنظمة محافظة أي أنظمة ثيوقراطية لأن جميع الأنظمة الحاكمة في الدول العربية مغلق على نفسها لا يمكن تغييره إلا بانهياره فهي لا تسمح بتغيير قمة النظام ولا هيكله السياسي عن طريق تأثيرات الرأي العام على نحو سلمي ، هذا يعني أن الأنظمة العربية تحتكر السلطة بالقوة القمعية السافرة أو نتيجة لقبول شعبي يعبر عن نفسه بصورة ايجابية مع غياب كامل لدور المجتمع [٢٥]، ولعل السمة الأساسية التي واكبت تأسيس أي دولة عربية أنها قد باشرت بإقامة حكومة وإدارة وجيش قبل أن تترسخ فيها مؤسسات (الدولة) من مجالس وتنظيمات ، أي أن البداية جاءت بتأسيس (سلطة) قبل تأسيس (دولة) ، مع ملاحظة قدم الدولة وخبرتها التي أتسمت بها على سبيل المثال كل من مصر والمغرب[٢٦].

ودون الدخول في تفصيلات حول تأريخ الدولة في الواقع العربي فأن (مشروع دولة) في الوطن العربي لم يصل بعد إلى مرحلة النضج والاكتمال تنظيمياً ومؤسسياً [٢٧].

ولقد تبنى مفكرون كثيرون فكرة أن غياب الحرية وغلبة السلطة الاستبدادية هي من أهم الأسباب التي أدت إلى نشوء إشكالية الديمقراطية في الدول العربية من الجانب النظري كمفهوم ومن الجانب العملي كممارسة فعلية على أرض الواقع[٢٨] . فسمة الاستبداد في الأنظمة بشكل عام قد أنحسر في دول العالم لصالح النظام الديمقراطي ، إلا أنه ما زال النموذج السلطوي هو السائد لنظام الحكم في الدول العربية مهما اختلفت أشكالها وتعددت مسمياتها[٢٩] .

فالأنظمة العربية جمهورية كانت أم ملكية ، تقدمية أم محافظة ، نظام الحزب الواحد أم متعدد الأحزاب ، تخفي جوهرها اللاديمقراطي بمظاهر ديمقراطية مزيفة ، وتجعل من التجربة الديمقراطية تجربة تمارسها الدولة على المجتمع لمراقبته ، وليس وسيلة تمكن المجتمع لمراقبة الدولة ، فالأنظمة العربية أغلبها تأخذ بنظام الحزب الواحد ، ففي هذه الأنظمة نجد أن السلطة التنفيذية هي أقوى السلطات مقارنة مع السلطتين التشريعية والقضائية ، فالحزب الحاكم في أغلب الدول العربية هو الحزب المتسلط حتى وأن لم يكن له من الرصيد الجماهيري ، فهي تتحرك داخل شبكات العلاقات الشخصية ولا تثق في قدرة المؤسسات السياسية على الحركة ، لذا فأن عملية صنع القرارات السياسية يتم من وراء الكواليس ومن خلال تدبير المكائد والدسائس وليس من خلال (البرلمان) ، وهنا تزداد خطورة الشائعات السياسية وبذلك ينجم عنها صعوبة قيام معارضة سياسية فاعلة ، فالأنظمة العربية تستخدم عادة وسائل القمع المعنوية والمادية التي تردع الناس ويتبلور ذلك في إضفاء صفة القدسية على الحزب الحاكم

كما هو الحال في نظام الحزب المهيمن في مصر (الحزب الوطني) ونظام الحزب القائد كما كان في العراق سابقاً (حزب البعث العربي الاشتراكي) وفي سوريا حالياً ، فالأنظمة السلطوية في الدول العربية تستخدم أساليب الترغيب الذي يتكامل مع أسلوب الترهيب من خلال تسخير وسائل الأعلام التي يسيطر عليها النظام من أجل غزو عقول الناس وبث المفاهيم المناسبة وتحويلها إلى قناعات بديهية فضلاً عن تشويه ومحاربة الأفكار الأخرى المغايرة أو المناقضة لها[٣٠] .

وهناك نقطة مهمة لا بد من الإشارة إليها وهي مسألة دساتير الدول العربية ، حيث لم تصدر في البلدان العربية ، أية كتابات ذات أهمية عن الدستورية والحكومة التمثيلية قبل الحرب العالمية الأولى ، لأن المفكرين العرب كانوا منهمكين في معالجة المسألة الكبرى المتعلقة بالعلاقات العربية – التركية ، إلى درجة أنهم لم يولوا اهتماما بقضية شكل الحكم الذي ستتبناه بلادهم بعد الاستقلال ، وأصيبت الجماهير العربية بخيبة الأمل في قادتها وأحزابها السياسية التي غرقت في الفساد مستخدمة في ذلك الأجهزة الديمقراطية ، وبالتالي فقدت الديمقراطية سندها الشعبي ، فيما أنهمك الحكام في الصراع من أجل سلطة شخصية لا تخطط للتنمية والإصلاح .[٣١]

أما في الوقت المعاصر (القرن الواحد والعشرين) فتمتاز معظم دساتير الدول العربية بالنص على حقوق الإنسان والحريات العامة الأساسية التي جاءت بها الإعلانات العالمية والاتفاقيات الدولية ، وأشبعت نصوصها الدستورية بعناصر الديمقراطية ، إلا أنها مع ذلك تدعي الديمقراطية نظرياً ولكنها أبعد ما تكون عنها في تطبيقاتها العملية ، فالأحزاب السياسية في أغلب الدول العربية تتحدث عن الديمقراطية عندما تكون في المعارضة إلا أن هذه الأحزاب لا تمارس هذه الديمقراطية في حياتها الداخلية كما أنها لا تمارس هذه الديمقراطية في التعامل مع الأحزاب الأخرى لذا نجد أنها إذا وصلت إلى السلطة فلن تكون هناك ممارسة ديمقراطية ، كما يلاحظ في أغلب الدول العربية أن هناك (ديمقراطية التأييد) ، إذ وجدت في أحوال كثيرة شخص حاكم أو زعيم أو حزب معين في الواقع يتمتع بتأييد أغلبية ضخمة من الجماهير وبالتالي يستطيع أن يقول بأنه يتحدث بأسم الجماهير لأنها لا تعارضه ولكن ديمقراطية التأييد سلبية وما يجب أن يكون عليه في الدول العربية هو ديمقراطية المشاركة التي تحقق فعلاً المواطن الحر يستطيع من خلالها التحرر من جميع صنوف التبعية الاقتصادية والسياسية والحضارية[٣٢] . فعلى سبيل المثال وليس الحصر هناك بعض الدساتير العربية لا تضمن الحق في الحياة لمواطنيه ويوحي خلو الدساتير العربية من أية تدابير دستورية تقيد أو

تحد من استخدام عقوبة الإعدام ، ومن منطلق أن حق الدولة في استخدام عقوبة الإعدام هو أمر مسلم به[٣٣].

كذلك لا بد من الإشارة إلى حالة التعديل الذي أدخله لبنان على دستوره الذي بموجبه تنتهي رئاسة الرئيس اللبناني الحالي (أميل لحود) في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٤ ، ولكن تحت ضغوط الدولة السورية وتأكيداً من أنها صاحبة الكلمة في لبنان ، أجرت تعديل على الدستور اللبناني لوثوقها بـ (أميل) ، ولكونه لن يغير ولائه ويعقد اتفاقات مع القادمين الجدد ، حيث تمت الموافقة على تعديل الدستور اللبناني وتمديد فترة رئاسة لحود لثلاث سنوات قادمة[٣٤].

نستنتج مما تقدم ذكره أعلاه أن أنظمة الحكم العربية هي أنظمة سلطوية ، فالتغيير السياسي فيها أما بالوفاة الطبيعية أو خلع الحاكم لسابقه أو الأزمات السياسية الحادة (كالجزائر) وأخيراً يجري التمهيد لصيغة (توريث الحكم في الجمهوريات) ، فالأنظمة السياسية العربية التي تنادي بالديمقراطية وتدافع عنها وما أن تصل إلى السلطة ، حتى تتخلى عن قضية الديمقراطية ، بل تقمع الجماهير المنادية بها ، وما الدساتير العربية إلا تعبيراً عن رؤية وإرادة السلطات الحاكمة في البلاد لضمان أمنها ، وليس عن إرادة شعوب البلاد العربية وضمان حقوقهم وحرياتهم [٣٥] ، فسياسة كم الأفواه وكبت الحريات هي العلامة المميزة لدول العالم العربي [٣٦].

٢- <u>التباين الاجتماعي والاقتصادي</u> :-

يمثل المجتمع العربي أنموذجاً للتعدد والتنوع على كافة المستويات ، فالمجتمع العربي يقوم على بنية إنتاجية تجارية – زراعية متمركزة حول العائلة يرافقها نظام ريعي في البلدان المنتجة للنفط[٣٧]، ومن الواضح أن إشكالية الديمقراطية في الدول العربية يرجع إلى تلك البنية الاجتماعية المعقدة التي تمزقها منافسات عمودية (القبائل مقابل سكان المدن) ومنافسات أفقية (الأغنياء مقابل الفقراء) ، وتخلو من طبقة متوسطة ذات شأن ، حيث أن غياب الطبقة الوسطى القوية كان من أهم أسباب إشكالية الديمقراطية[٣٨].

فسكان الدول العربية ينقسمون إلى أغنياء وفقراء دون أن توجد طبقات وسطى حقيقية ، فغالبية الأنظمة الحاكمة لا تضمن لهؤلاء الفقراء الحد الأدنى من مستلزمات الحياة ، مثل الحق في الحصول على عمل مناسب وأجر مناسب وسكن مناسب ، رغم أهمية ذلك في تأمين الحد الأدنى من المستلزمات المادية للمواطن العربي حتى يمكنه من المشاركة السياسية[٣٩].

وهكذا يتضح أن إبقاء وتزايد نسبة الفقراء في الدول العربية أمر مهم بالنسبة للأنظمة العربية، وذلك لتبديد طاقاتهم وأوقاتهم في عملية الصراع اليومي من أجل الحصول على لقمة

العيش فقط ، بمختلف الوسائل والسبل ، دون أن تبقى لهؤلاء السكان من الطاقة والحيوية والوقت ما يمكن توجيهه نحو العمل والمشاركة السياسية تحت مطاليب الديمقراطية [٤٠].

٣- <u>انخفاض درجة الوعي السياسي والثقافي</u> :-

يعد انخفاض درجة الوعي السياسي والثقافي أرضية مناسبة لنشوء نظام استبدادي (سلطوي) وبالتالي أفول الديمقراطية في الدول العربية ، وهذا يتم بطريقة مقصودة بدعم من قوى اجتماعية ذات مصلحة في استمرار قمع واستغلال الجماهير [٤١].

فالوعي السياسي والثقافي يتطلب عدة متطلبات أهمها (التعليم ، الخبرة ، الحرية الإعلامية) ، فالتعليم ما زال يواجه الكثير من أوجه النقص في الدول العربية ، على الرغم من إمكانية تحسن ذلك بأطراد ، فقد أنشأت قرابة (٢٧٠) جامعة حكومية خلال السنوات الأربعين الماضية في الدول العربية ، حيث حدثت زيادة في عدد الذين يتابعون دراساتهم العليا في الخارج فقد كان (١٢٠) ألف عربي يدرسون في الخارج عام ١٩٩٩ ، وان نسبة (٨٥%) منهم لا يجدون فرصة عمل في الدول العربية عندما يتخرجون ، مصطدمين بالبطالة التي تدفع نزيف العقول دفعاً ، وهذا ما يقودنا إلى القول إلى أن إشكالية الديمقراطية لا تعود إلى النقص أو التعليم إنما مشاكل أخرى يعاني منها المجتمع العربي وفي مقدمتها البطالة [٤٢].

وفي ضوء ذكرنا لمشكلة البطالة هناك إحصائية مستقبلية تشير إلى أنه في القرن الواحد والعشرين سيكون هناك فقط (٢٠%) من سكان العالم بشكل عام الذين يمكنهم العمل والعيش في بحبوحة ، و (٨٠%) الباقية فتمثل العاطلين عن العمل الذين لن يمكنهم العيش إلا من خلال الإحسان والتبرعات ، والحال يجري على الدول العربية التي هي جزء من هذا العالم[٤٣].

يتضح لنا أن الحكومات العربية المعاصرة بالرغم من أنها أخذت بمبدأ الاعتراف بالمواطن ذي الحقوق السياسية وحق الانتخابات في إطار دساتيرها ، إلا أن هذه الدساتير ظلت حبراً على ورق ، والانتخابات لها غايات لصيقة بنظام الحكم ، فالمحصلة النهائية للاستبداد المزمن هي مجتمعات تعاني الركود والأزمات الاقتصادية والاجتماعية ، والتفاوت الخطير في توزيع الثروة الوطنية وفجوة تتسع بين الأغنياء والفقراء يومياً ، ومزيداً من الجماهير المهمشة التي تفقد تدريجيا حسها الوطني ، وفي إطار ذلك كله فأن السمة الوحيدة للمجتمع العربي أنه مجتمع يفقد تدريجياً السيطرة على بقائه واستمراره[٤٤].

<u>المطلب الثالث – التوصيات والمقترحات</u> :-

على الرغم من إشكالية الديمقراطية التي تعيشها الدول العربية في هذه المرحلة ، إلا أن الرؤيا المستقبلية تشير إلى أن هناك قواسم مشتركة وطنية وتنمية حركة ديمقراطية تتفق عليها

جميع الأحزاب والحركات والتيارات السياسية المختلفة على تطبيق الديمقراطية ، ومن المؤشرات الحالية على صعيد الأنظمة العربية منها على سبيل المثال السماح للمرأة في دولة الكويت لأول مرة في البلاد بالاشتراك في حق التصويت وتبوء المناصب الوزارية ، ولا ننسى الإصلاحات السياسية التي تشهدها كل من مصر ، البحرين ، قطر ، الجزائر ، ليبيا ، السعودية [٤٥] وكذلك الانتقال الديمقراطي الذي يعيشه العراق بالرغم من العراقيل فهي مؤشرات مستقبلية قد تبعث على التفاؤل بإمكانية الخروج من هذه الإشكالية الحالية للديمقراطية [٤٦].

من خلال ما تقدم يمكن تقديم بعض التوصيات والمقترحات التي تخدم العملية الديمقراطية في الدول العربية وأهمها :-

١- ضرورة التجدد الحضاري وعدم الانسياق وراء العولمة الأمريكية القاضية بأمركة العالم تحت ما يسمى بـ (الحرب على الإرهاب) ولكنه في الحقيقة حرب على أي نظام لا يسير في ركب تلك السياسة ، فطرحت مشروعات (الشرق أوسطية) ودعا الرئيس الأمريكي (جورج بوش) الابن إلى عملية الإصلاح الديمقراطي في الشرق الأوسط ، وأن عملية الإصلاح الديمقراطي ممكنة من خلال إطلاق صوت الشعب العربي المطالب بالحرية ، وطرح مشروعات بديلة عن المشروع الشرق أوسطي مثل إنشاء إتحاد عربي على غرار الإتحاد الأوربي .

٢- بفعل الثورة الإعلامية التي تشهدها الدول العربية بتكاثر الفضائيات العربية والغربية ، يمكن أن نكثف البرامج التوعوية حول الديمقراطية وأهمية ممارسة المواطن العربي لحقوقه وحرياته الأساسية وهذا ما يحققه تنامي طبقة المثقفين العرب في المجتمعات العربية ، وبينهم كثيرون يتلقون العلم في الخارج .

٣- على النخبة السياسية في الدول العربية أن تلتزم بمسألة التداول السلمي للسلطة فهي ضرورة ملزمة ، وأن يكون هناك آليات موضوعية وواضحة تسمح لجميع أطراف وشرائح المجتمع العربي بالمشاركة في صنع القرار السياسي وأن تمارس السلطة وفقاً للاستحقاق الانتخابي ، إذ لابد من أحداث تغيير جذري في البنى الاقتصادية والاجتماعية السائدة لإقناع وتحجيم مراكز السلطة التقليدية سواء كانت سياسية أم قيادات قبلية أم عشائرية أم حزبية معارضة للمفهوم الديمقراطي .

٤- على الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث أن تضمن مناهجها وبرامجها التعليمية مواد للديمقراطية وحقوق الإنسان وان تدّرس بصورة نظامية وجدية ، وهذا ما هو متبع حالياً في بعض الدول العربية ومنها العراق ، لذا يجب أن يثقف المواطن العربي ثقافة ديمقراطية وأن يتعود على ممارستها وتصبح الديمقراطية قيمة عليا مستقرة في أعماقه ، وهذا يثير

قضايا كثيرة ابتداءً من محو الأمية ونشر التعليم إلى مسؤولية المثقفين وكذلك دور منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ وتعميق مفاهيم الديمقراطية لدى الشارع العربي .

٥- إعطاء الدور اللازم للبرلمان والأحزاب السياسية في الدول العربية كونها تشكل الواجهة الأساسية والتأثير الكبير في العملية السياسية وبذلك يتم صنع القرارات السياسية من خلال أطر نظامية وقنوات واضحة ومحددة ، وبذلك يتمكن المواطن العربي التنبؤ المسبق بالقرار السياسي ، فالأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة والرأي العام العربي يجب أن يكون لهم الدور الكبير في التعبير عن قوى اجتماعية ذات وزن مؤثر وفسح المجال لهذه التنظيمات في أن تقول كلمتها في عملية صنع القرار السياسي ، وإعطاء الحق للمواطن العربي في أن يعبر عن رأيه وضمان هذا الحق وباقي الحقوق والحريات العامة الأساسية مكفول بها الدساتير والقوانين العربية من الجانب النظري وضرورة ممارستها الفعلية من الجانب العملي في الحياة اليومية .

الهوامش

١) سالم عبد الجبار ، الديمقراطية والإبداع ، ج١، ط١ ، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، طرابلس ، ١٩٩٥ ، ص ٧٢ .

٢) حسن عبد الله الترابي ، الشورى والديمقراطية ، إشكالات المصطلح والمفهوم ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد (٥٠) ، ١٩٨٥ ، ص١٠ .

٣) يوسف القرضاوي ، الديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر :-
Httm:\\ www.nt.com/arabic %20 ananers / aldemocratiq htm. 13/3/2006.

٤) طارق الحضيري ، أثر الحضارة العربية الإسلامية في موضوع حقوق الإنسان : (نظرة تاريخية) في المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأحوال الوطن العربي ، الندوات الفكرية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ص ١٨٠-١٩٥ .

٥) برهان غليون ، المحنة العربية – الدولة ضد الأمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ٧٧ .

٦) علي خليفة الكواري ، محمد فريد حجاب وآخرون ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مايو ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٦٤- ٧٥.

٧) Peter. J. Taylor and Colin Flint , (2000) , Political Geography World Economy . Nation – State and Locality , Pearson Education , England , Fourth Edition . PP. 248- 249 .

٨) علي خليفة الكواري ، المصدر السابق ، ص ص ٦٤- ٦٥ .

٩) إسماعيل صبري عبد الله ، الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٤٧٢.

١٠) نعومي تشومسكي ، لحقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمر ، ترجمة : عمر الأيوبي ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٤ ، ص ٥٨ .

١١) علي خليفة الكواري ، المصدر السابق ، ص ١٨٥ .
١٢) محمد عابد الجابري ، إشكالية الديمقراطية في المجتمع المدني في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (١٦٧) ، بيروت ، كانون الثاني ، ١٩٩٣ ، ص ٨ .
١٣) نعومي تشومسكي ، المصدر السابق ، ص ٩٩ .
١٤) جعفر شيخ إدريس على موقع الانترنيت :-
File :/^/ com 2 \ Shared Docs / الديمقراطية أسم لا حقيقة له / htm 6/2/2006 .
١٥) محمد خالد المسافر ، العولمة الاقتصادية – هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب ، بيت الحكمة، دار الكتب والوثائق ، مطبعة ميزان العراق ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٩١ .
١٦) اسماعيل صبري عبد الله ، المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة الثانية ، العدد التاسع ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ١١٦ .
١٧) فلاديمير ايلتش لينين ، الدولة والثورة ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٠ ، ص ٥٥ .
١٨) محمد أحمد عقلة الحومني ، الجغرافية السياسية والجيولوتيكا في القرن الواحد والعشرين ، دار الكتاب الثقافي للطباعة ، الأردن ، ٢٠٠٥ ، ص ١٩٩ .
١٩) بروستر .ك. ديني ، نظرة شاملة على السياسة الأمريكية ، ترجمة : ودودة عبد الرحمن بدران ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، ١٩٩١ ، ص ٩٢ .
٢٠) أحمد جزولي ، دولة الحق والقانون في الوطن العربي : الديمقراطية نظرياً والمشاركة السياسية ... مطافات التحول وحقيقة الرهان ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢١١) ، بيروت (لبنان) ، أيلول ، ١٩٩٦ ، ص ص ٥٠-٥١ .
٢١) إسماعيل صبري عبد الله ، المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي ، المصدر السابق ، ص ١١٧ .
٢٢) محمد سيد رصاص ، في التجربتين الأوربية والإسلامية ، الديمقراطية والعلمانية ، مجلة كلية الآداب ، العدد (٦،٥) ، بيروت ، مايو – ١٩٩٩ ، ص ١٤ .
٢٣) المصدر نفسه ، ص ١٥ .
٢٤) وحيد عبد المجيد ، الديمقراطية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (١٣٨) ، بيروت (لبنان) ، آب ، ١٩٩٠ ، ص ص ١٠٢-١٠٤ .
٢٥) المصدر نفسه ، ص ص ١٠٨ – ١٠٩ .
٢٦) محمد جابر الأنصاري ، الدولة القطرية : هل يمكن بناء ديمقراطية راسخة قبل ترسيخ دولة مكتملة النمو ... تحتمل تعدديتها ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (١٧٥) ، أيلول / سبتمبر – ١٩٩٣، ص ص ٧٩- ٨٠ .
٢٧) المصدر نفسه ، ص ٨١ .
٢٨) عبد الرحمن الكواكبي ، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ، دار المدى ، دمشق ، ٢٠٠٢ ، ص ١٥ .
٢٩) محمد جابر الأنصاري ، الدولة القطرية ، المصدر السابق ، ص ص ٩ – ١٠ .
٣٠) حيدر إبراهيم علي ، تجدد الاستبداد في الدول العربية ، الدور المستقبلي للأمنوقراطية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٣١٣) ، بيروت ، آذار - ٢٠٠٥ ، ص ص ٥٧- ٥٨ .
٣١) مجيد خدوري ، الاتجاهات السياسية في العالم العربي ، دور الأفكار والمثل العليا في السياسة ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ص ٤٦-٤٧ .
٣٢) أحمد مظهر ، حقوق الإنسان ، دار الكرمل ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٣ ، ص ٢١٨ .
٣٣) منذر عنبتاوي ، الإنسان قضية وحقوق ، المعهد العربي لحقوق الإنسان ، تونس ، ١٩٩١ ، ص ص ١٢٨-١٢٩ .

٣٤) محمود صالح الكروي ، لبنان بين تداعيات الانسحاب السوري والانتخابات ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٣١٦) ، بيروت – لبنان ، حزيران - ٢٠٠٥ ، ص ص ٣٩-٤٠ .
٣٥) غازي الصوراني ، العولمة وطبيعة الأزمات في الوطن العربي ... وآفاق المستقبل ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة (٦) ، العدد (٢٩٣) ، بيروت ، تموز/ يوليو – ٢٠٠٣ ، ص ١١١ .
٣٦) الجمعية العراقية لحقوق الإنسان على موقع الانترنيت : Irakmf @ 6/12/2004 hotmai .com
٣٧) حليم بركات ، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٦٢٨- ٦٢٩ .
٣٨) مجيد خدوري ، الاتجاهات السياسية في العالم العربي ، المصدر السابق ، ص ٦٦ .
٣٩) برهان غليون ، ما وراء الديمقراطية والاستبداد ، مقدمات لدراسة مسألة السلطة في العالم العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ص ١١٢- ١١٣ .
٤٠) سعد الدين إبراهيم وآخرون ، النظام الاجتماعي العربي الجديد ، مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ص ٢٥٣- ٢٥٤ .
٤١) محمد جمال طحان ، نشأة الاستبداد – الطريق ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (٥١) ، العدد (٥) ، أيلول/ سبتمبر -٢٠٠٢ ، ص ص ٨٧- ٨٩ .
٤٢) أنطوان زحلان ، كيف يمكن لقدرات الثقافة العربية أن تتغلب على نقاط ضعفها الراهنة ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٣٠٧) ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٧٨- ٧٩ .
٤٣) هانس وآخرون ، فخ العولمة ، ترجمة عدنان عباس ، مجلة عالم المعرفة ، العدد (٢٩٥) ، ٢٠٠٣ ، ص ٧ .
٤٤) برهان غليون ، أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ١٢٩ .
٤٥) عبد القادر رزيق المخادمي ، مشروع الشرق الأوسط الكبير : الحقائق والأهداف والتداعيات ، الدار العربية للعلوم ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٩٠- ١٠٠ .
٤٦) حسم محمد الظاهر ، التحديات التي تواجه الأمة العربية ، دراسة تحليلية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٩٧) ، أيلول/ سبتمبر- ١٩٩٨ ، ص ص ٤٥- ٤٦ .

المصادر والمراجع

أولا - الكتب العربية والأجنبية :-

١- أحمد مظهر ، حقوق الإنسان ، دار الكرمل ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٩٣ .

٢- إسماعيل صبري عبد الله ، الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٠ .

٣- برهان غليون ، المحنة العربية : الدولة ضد الأمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٣ .

٤- برهان غليون ، ما وراء الديمقراطية والاستبداد ، مقدمات لدراسة مسألة السلطة في العالم العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩ .
٥- برهان غليون ، أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، كلية التربية ، جامعة الكويت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت (لبنان) ، ٢٠٠١ .
٦- برستر .ت.ديني ، نظرة شاملة على السياسة الأمريكية ، ترجمة : ودودة عبد الرحمن بدران ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، ١٩٩١ .
٧- حليم بركات ، المجتمع العربي في القرن العشرين : بحث في تغير الأحوال والعلاقات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ .
٨- سالم عبد الجبار ، الديمقراطية والإبداع ، ج١ ، ط١ ، منشورات المركز العالي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، طرابلس ، ١٩٩٥ .
٩- سعد الدين إبراهيم وآخرون ، النظام الاجتماعي العربي الجديد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ .
١٠- طارق الخضيري ، أثر الحضارة العربية الإسلامية في موضوع حقوق الإنسان (دراسة تاريخية) في المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأحوال الوطن العربي ، الندوات الفكرية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
١١- عبد الرحمن الكواكبي ، " طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد " ، دار المدى ، دمشق ، ٢٠٠٢ .
١٢- عبد القادر رزيق المخادمي ، مشروع الشرق الأوسط الكبير : الحقائق والأهداف والتداعيات، الدار العربية للعلوم ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ٢٠٠٥ .
١٣- علي خليفة الكواري وآخرون ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، أيار/ مايو -٢٠٠٠ .
١٤- فلاديمير ايلتش لينين ، الدولة والثورة ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٠ .
١٥- مجيد خدوري ، الاتجاهات السياسية في العالم العربي : دور الأفكار والمثل العليا في السياسة ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، ١٩٧٢ .
١٦- محمود خالد المسافر ، العولمة الاقتصادية ، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب ، بيت الحكمة ، دار الكتب والوثائق ، مطبعة الميزان ، العراق ، بغداد ، ٢٠٠٢ .
١٧- منذر العنبتاوي ، الإنسان قضية وحقوق ، المعهد العربي لحقوق الإنسان ، تونس ، ١٩٩١ .

١٨- نعوم تشومسكي ، لحقوق الانسان والسياسة الخارجية الأمر ، ترجمة : عمر الأيوبي ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ .

ثانياً - المجلات والدوريات :-

١- أحمد جزولي ، دولة الحق والقانون في الوطن العربي : الديمقراطية نظرياً والمشاركة السياسية .... مطافات التحول وحقيقة الرهان ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٢١١) ، أيلول ، ١٩٩٦ .

٢- إسماعيل صبري عبد الله ، المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد التاسع ، ١٩٧٩.

٣- أنطوان زحلان ، كيف يمكن لقدرات الثقافة العربية أن تتغلب على نقاط ضعفنا الراهنة ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٣٠٧) ، بيروت ، ٢٠٠٤.

٤- حسن عبد الله الترابي ، الشورى والديمقراطية ، إشكالان المصطلح والمفهوم ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٩٧) ، بيروت ، ١٩٨٥.

٥- حسن محمد الظاهر ، التحديات التي تواجه الأمة العربية ، دراسة تحليلية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٩٧) ، بيروت ، أيلول ، ١٩٩٨.

٦- حيدر إبراهيم علي ، تجدد الاستبداد في الدول العربية ، الدور المستقبلي للأمنوقراطية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٣١٣) ، بيروت ، آذار ٢٠٠٥.

٧- غازي الصوراني ، العولمة وطبيعة الأزمات في الوطن العربي ... وآفاق المستقبل ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٢٩٣) ، بيروت ، تموز،٢٠٠٣.

٨- محمد جابر الأنصاري ، الدولة القطرية ، هل يمكن بناء ديمقراطية راسخة قبل ترسيخ دولة مكتملة النمو ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (١٧٥)، بيروت ، ١٩٩٣.

٩- محمد عابد الجابري ، إشكالية الديمقراطية في المجتمع المدني في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (١٦٧) ، بيروت ، كانون الثاني ، ١٩٩٣.
١٠- محمد سيد رصاص ، في التجربتين الأوربية والإسلامية ، الديمقراطية والعلمانية ، مجلة الآداب ، العدد (٥) ، بيروت ، ٦ أيار ، ١٩٩٩.
١١- محمد جمال الطحان ، نشأة الاستبداد – الطريق ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (٥١) العدد (٥) ، بيروت ، أيلول/ سبتمبر ،٢٠٠٢.
١٢- محمود صالح الكروي ، لبنان بين تداعيات الانسحاب السوري والانتخابات ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٣١٦) ، بيروت ، حزيران ، ٢٠٠٥.
١٣- هانس وآخرون ، فخ العولمة ، ترجمة : عدنان عباس ، مجلة عالم الفكر ، العدد (٢٩٥) ، ٢٠٠٣.
١٤- وحيد عبد المجيد ، الديمقراطية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (١٣٨) ، بيروت ، آب ، ١٩٩٩.

ثالثاً - الانترنيت :-

١- جعفر شيخ إدريس على موقع الانترنيت :-
File :/ ^/ com2 \shared Docs/ الديمقراطية اسم لا حقيقة له /htm 16/02/2006.
٢- الجمعية العراقية لحقوق الإنسان الموقع على الانترنيت :-
Irakmf @ hotmail / .com. 6/12 / 2004 .
٣- يوسف قرضاوي ، الديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر :-
Httm://ww.nt.com/Arabic 20% ananers /aldemocratic htm. 13/3/2006.

رابعاً – الكتب الأجنبية :-

Peter.J. Taylor and Colin Flint , (2000), Political Geography World Economy . Nation State and Locality , pearson Education , England , Fourth Edition .

Democracy in Arab State Between Theory and Reality

Sura Hashim Mohammed
Assistant Lect. Technical Institute
Kirkuk

Dr. Majid H. Mohammed
Lect. Technical Institute
Kirkuk

Chya Fakhry Omer
Assistant Lect. Technical Institute \Kirkuk

Abstract

Democracy in an Arab World faces a real crisis , because it is remained within slogans frame work , far from real exercising of actual politics .

The democratic experiments in Arab World which its ruling systems came after revolutions and uprisings, viewed the civilization , political and social development depending upon a single authority aspect in its philosophy to humanitarian development in all its appearances.

It is obvious that democracy depends on freedom is considered as an essential prerequisite to achieve the democratic application for the ask of enlighting the people with all kinds of democracy before exercising it .

The dialectical relationship between democracy and freedom formed crucial danger to the ruling dictatorship systems .

As mentioned above , the application of the democracy needs high conscious and tangle steps should be taken by authoritative ruling systems in Arab World by imparting people its real role as active device to choice who represents them truly in presidency , parliament and municipality councils .

In addition to grant the right of question and censorship of ruling authority activities